المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل

Small and medium enterprises in Algeria and their role in providing jobs Titre de l'article en Les petites et moyennes entreprises en Algérie et leur rôle dans la création d'emplois

صونية صاوشي[1]،مريم بوشوشة [2*]

تاريخ الإرسال: 2024/01/15 تاريخ القبول: 2024/02/01 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، ومن أجل ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإظهار أهميتها وتحليل واقعها في الجزائر، من خلال التطرق إلى تطورها وتوزيعها القطاعي والجغرافي، كما اعتمدنا على نفس المنهج في تحليلنا لسوق الشغل والتوزيع القطاعي لليد العاملة في الجزائر.

خلص البحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في توفير مناصب الشغل، وامتصاص اليد العاملة النشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، بنسب معتبرة قد تصل إلى 30٪، ويرجع ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، إلا أن تركُز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، مما يحتم على الحكومة توجيه سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو قطاع الزراعة الأمر الذي سيسمح باستقطاب أكبر لليد العاملة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛مناصب الشغل؛ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

This research aims toshow the impact of small and medium enterprises in employment in Algeria during the period 2012-2022, for that, the descriptive analytical approach was adopted to define small and medium enterprises and show their importance and to analyze their reality in Algeria, by addressing their development and sectorial and geographical distribution.

The research concluded that small and medium enterprises contribute effectively to the provision of jobs, and the absorption of active labor in various economic sectors in Algeria, at significant rates that may reach 30%, due to the efforts made by the Algerian government, but the concentration of small and medium enterprises in the services sector can negatively affect the national economy, which necessitates the government to direct policies and programs to support small and medium enterprises towards the agricultural sector, that will allow greater attraction of the labor force.

*المؤلف المراسل

[1]Sonia Saouchi, Abdelhamid MEHRI - Constantine 2 university: Algeria, sonia.saouchi@univ-constantine2.dz
[2]MeriemBouchoucha, Abdelhamid MEHRI - Constantine 2 university: Algeria, meriem.bouchoucha@univ-constantine2.dz

Keywords: Small and medium entreprises; Employment; Support small and medium enterprises.

Résumé :
Cette recherche vise à mettre en évidence l'impact des PME sur l'emploi en Algérie au cours de la période 2012-2022, pour cela, l'approche analytique descriptive a été adoptée pour définir ces entreprises et montrer leur importance et analyser leur réalité en Algérie, en abordant leur développement et leur répartition sectorielle et géographique.
La recherche a conclu que les PME contribuent efficacement à la création d'emplois et à l'absorption de la main d'œuvre active dans divers secteurs économiques en Algérie, à des taux significatifs pouvant atteindre 30%, grâce aux efforts déployés par le gouvernement algérien, mais la concentration des PME dans le secteur des services peut avoir un impact négatif sur l'économie nationale, ce qui nécessite que le gouvernement oriente les politiques et les programmes de soutien aux petites et moyennes entreprises vers le secteur agricole, ce qui permettra une plus grande attraction de la main-d'œuvre.
Mots-clés : Petites et Moyennes Entreprises; Emploi; Appui aux Petites et Moyennes Entreprises.

مقدمة

يظهر الواقع الاقتصادي لمختلف دول العالم أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع هام تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لتكوين مزيج تنموي يستهدف أساسا الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا تنافسيا، الأمر الذي دفع معظم بلدان العالم المتقدم والنامي للبحث عن كافة الطرق والوسائل لزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها غير المتناهية وقدرتها على تعبئة الموارد وتحقيق القيمة المضافة، وإحداث التحول في علاقات وقيم العمل والإنتاج، و كذلك المساهمة في تشغيل اليد العاملة البسيطة و المؤهلة، إضافة إلى كونها المصدر الرئيسي للابتكار والتجديد وأداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها.

برزت ملامح اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ التسعينات، تزامنا مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال برامج التعديل الهيكلي، الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية هذه المؤسسات، وتجسد ذلك من خلال إنشاء مجموعة من الهياكل والبرامج التي تهتم خصيصا بدعمها وتأهيلها وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني، خاصة في توفير مناصب الشغل.

1. إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل؟

2. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توفير مناصب الشغل، وامتصاص اليد العاملة النشطة ورصد توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

3. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تشجع وتدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في ظل تغيرات سوق التشغيل في الجزائر.

4. فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على إشكالية البحث يمكن وضع الفرضية التالية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بشكل فعال في توفير مناصب الشغل، وامتصاص اليد العاملة النشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

5. منهج وهيكل الدراسة

لبلوغ أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإظهار أهميتها وتحليل واقعها في الجزائر،وقسمت الورقة البحثية للمحاور التالية:

أوّلاً: مَفهوم المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة فِي الجزائِر؛

ثانيًا: أهمية و أهداف المؤسّسات الصعيرة و المتوسّطة ؛

ثالثًا: تطوُر المؤسّسات الصعيرة والمتوسّطة في الجَزائر؛

رابعًا: مُساهمة المؤسات الصعيرة والمتوسّطة الجزائريّة في التَشغيل.

1- مَفهوم المؤسَسات الصغيرة والمتوسّطة فِي الجَزائر

يصعب تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يختلف تعريفها من بلد إلى آخر اعتمادا على معيار الحجم (عدد العمال) ورأس المال، فما هو مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة قد يكون مؤسسة كبيرة في دولة نامية.
يُميز البنك الدوليّ في تعريفه لهذه المؤسسات بين ثلاث أنواع (صاوشي و حوري، 2014، صفحة 2).

أ. **المُؤسسة المُصغرة**:هي التي تُشغِل أقل من10موظفين، و لا يتجاوز إجمالي أصولها 100.000 دُولار أمريكي، كما لا يتعدى حجم المبيعات السنويّة 100.000 دُولار أمريكي.

ب. **المُؤسسة الصَغيرة:** تُوظِف أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى ثلاثة مَلايين دُولار أَمريكي.

ج. **المُؤسسة المُتوسّطة:** هي التي يقل عدد موظفيها عن 300 موظف، أمّا كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنويّة لا يتعدى 15 مَلايين دُولار أَمريكي.

تُعرفها هَيئة الأمَم المتحدّة على أنّها مؤسَسات غير تابعة، فهِي الشركات المستقلة التي توظف عدد محدد من العاملين و الذي يتغير حسب البلد، فالأكثر شيوعاً للحد الأعلى للعاملين فيها هو 250 عاملًا مثل ما هو في الاتحَاد الأوروبيّ؛ لكن هناك بعض الدوَل تحدده بـ 200 عامل، في حين حددت الولايات المتحدة عدد العاملين فيها بأقل من 500، أما الشركات الصَغيرة غَالبا ما لا يتجاوز عدَد عمالها 50 عاملاً؛ أما الشركات المصغّرة تُشغِل على الأَكثر 10 عمال، و في بعضِ الأَحيان 5 عمال؛ كما تُستخدم الأصول المالية في تحديد مفهوم هذه المؤسسات، يشير تعريف هذه المؤسسات في الاتحاد الأوروبي، للبعد المالي: مبيعات المؤسسات المتوسطة (50-249) لا يجِب أن تَتجاوز 50 مليون أُورو، أما المؤسَسات الصَغيرة (10-49) لا يجِب أن تفوق 10 مليون أورو في حين الشرّكات المصغّرة (أقل من 10 عمال) لا يجِب أن تَتجاوز 2 مليون أورو. بالمقابل، ميزانيات المؤسَسات المتوسّطة و الصَغيرة و المؤسَسات المصغّرة يجب أن لا تتعدى 43 مليون أورو ، و 10 ملايين أورو ، و 2 مليون أورو ، عَلى التَرتيب (ESCWA, 2023).

بَقي وُجود تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غائبا إلى غاية 12 ديسمبر 2001 بصدور القانون رقم 18−01 المتضمن القَانون التَوجيهي للمُؤسسات الصَعيرة والمتوسّطة، الذي وضع تعريفا واضحا لها كما تَضمن التَدابير الكفِيلة بمساعَدتها ودَعمها وترقيتها في ظل التوجه الجَديد للاقتصاد الوَطني نحو اقتصَاد السُوق.

وفقا لهذا القانون عُرِفت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كما يلي (الجريدةالرسمية، ديسمبر 2001): "مَهما كَانت الطَبيعة القَانونية للمُؤسسة الصَغيرة و المتوسّطة، فَهي مُؤسسة إنتاج للسِلع و/أو الخَدمات، تُشغل من 1 إلى 250 شَخصا، و لا يَتجاوز رَقم أَعمالها السَنوي 2 مليار دينار، أو لا يَتجاوز مَجموع حَصيلتها السَنوية 500 مَليون دِينار و تَستوفي مَعايير الإستقلالية" . وقد ورد هذا التعريف بتفصيل أكثر في المواد 5،6،7 من نفس القانون:

- المؤَسسة المتوسّطة : هي كل مُؤسسة تُشغِل ما بين 50 إلى 250 عاملا، و رقم أعمالها السنوي يتراوح بين 400مليون دينار و 4 مليار دينار، و يَكون رقم أَعمالها ما بين 200 مَليون دِينار و مِلياري دِينار جَزائري أو مجمُوع حَصيلتها السنويّة مَا بين 100 و 500 مَليون دِينار جَزائري.

- المؤَسسة الصَغيرة: كُل مُؤسسة يَكون عَدد عُمالها ما بين 10 و 49 ، عَلى أَلا يَتجاوز رَقم أعْمالها السَنوي 200 مَليون دِينار أو لا يَتجاوز مجموع حَصيلتها السَنوية 100 مَليون دِينار.
- المؤَسسة المصَغرة: هي مؤسسة تُوظِف مَا بَين 1 و 9 عمال، و يَقل رَقم أَعمالها السَنوي عَن20 مَليون دِينار، أَو لا يَتجاوز مَجموع حَصيلتها السَنوية 10 مَليون دِينار.

تَجدر الاشارة في هَذا المقَام لأن الجزائر في تَعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، مثل ما هو معمول به في الاتحاد الأوربي لسنة 1996.

2–أَهمية و أَهداف المُؤسسات الصَغيرة والمُتوسطة:

يمكن تَوضيح ذَلك فِيما يلي:

2–1 أَهمية المُؤسسات الصَغيرة والمُتوسطة

إذا تطرقنا إلى تجربة التصنيع في الدول النامية نجد أنها تتميز بإقامة المشروعات الكبيرة عالية التكاليف والتي تحتاج إلى أموال طائلة لتغطية خسائرها في حالة فشلهابالإضافة إلى إبطاء معدل النمو الصناعي، فانتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر الخطوة الأصح نحو التصنيع، وقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر وفي دول غرب أوروبا في القرن التاسع عشر على أكتاف الصناعات الصغيرة والمتوسطة (شبوطي، 2008، صفحة 215).مِن هُنا تَظهر ضَرورة الاهْتمام بهَذا النَوع مِن المؤسَسات كونها صِناعات مُكملة ومُغذية للصِناعات الكَبيرة في كَثير مِن الاحيان، ضف إلى ذلك في حال اقامتها في القرى و المدن الصغيرة فهي تلعب دورا في التقليل من هِجرة العَمالة الأمْر الذي يساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الجهات (شبوطي، 2008، صفحة 216).

كَما تساهم هذه المؤسسات في إعادة تشغيل العُمال المسرحِين لظُروف اقتصَادية، ما يساعد على الاستفادة من كفاءاتهم و تجاربهم وتَجسيد أفْكارهم في الوَاقع هَذا مَا يُساهم في امْتصاص البَطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات . فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعو إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية،" فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسًا من الصناعات الصغيرة و

المتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز 10% في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35 %في العديد من الدول الحديثة التصنيع"(عيسى، 2009، صفحة 275)

2-2 أَهداف المُؤسسات الصَغيرة والمتوسّطة (دواح و عمروش، 2019، الصفحات 213-214)

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- استغلال الأنشطة الاقتصادية السلعية و الخدمية لترقية المبادرات الفَردية و الجَماعية، و إعادة بعث أَنْشطة تم التَخلي عنها ؛
- توفير مناصب الشغل بصُورة مُباشرة لاصحاب هذه المؤسسات، أو بصُورة غَير مُباشرة عن طريق توظيف العمال، ما يساهم في تحقيق استجابة للمَطالب الاجْتماعية في مجال التشغيل؛
- دَمج العُمال المسرحِين جراء إفلاس بعض المؤسسات، أو لتبني سياسة تخفيض العمالة فيها بسبب إعادة الهيكلة أو الخصخصة ؛
- استرجاع جميع حَلقات الانتاج غَير المرْبحة و غَير المهمة التي تخلصَت مِنها المؤسَسات الكُبرى لأجْل تركيز طَاقاتها على نشاطها الاساسي، حيث وضحت دِراسة مُؤسسة عُمومية اقتَصادية في قِطاع الإنجَاز والأشْغال الكُبرى أنّه يمكن إنشاء خمس عشرة مؤسسة ضغيرة عَن طرِيق التخلي و الاسترجاع ؛
- تُوطِن الأنشطة بشكل فعال في المناطق النائية، ما يخولها لتكون أداة فعالة لترقية و تَثمين الثَروة المحلية، وإحدى اليات تحقيق الاندِماج والتَكامل بيْن الاقاليم؛
- ارتباطها بالمؤسسات المحيطة بها يجعلها حلقة وصل في النَسيج الإقتصَادي؛
- تمكين الأفراد من تجسيد أفكارهم الاستثمارية على ارض الواقع؛
- تعتبر واحدا من مصادر الدخل لمنشئيها والعاملين فيها، اضافة لاعتبارها مصدرا لزيادة العَائِد المالي للدوْلة من خلال مختلف الضَرائِب و الإقْتطاعات ؛
- تساهم في ادماج القطاع غير الرسمي و العَائلي.

3- تطوّر المُؤسسات الصغِيرة والمتوسّطة في الجزائر

يمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

3-1التطوّر التاريخي للمُؤسسات الصَغيرة والمتوسّطة في الجزائر

مرّت المؤسَسات الصغيرة و المتوسّطة في الجَزائر بالمراحل التالية (بلالطة، 2019، الصفحات 34-37):

3-1-1المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982

امتلك المستوطنون الفرنسيون في الجزائر قبل الاستقلال جميع المؤسسات الصَغيرة و المتوسّطة ، وبهجرتهم بعد الاستقلال أصدرت الحكومة قانون التسيير الذاتي في 23 مارس 1963 لإعادة تشغيل هذه المؤسسات والتي بلغ عددها سنة 1964 ما بين 345 و 413 مؤسسة، و كانت تتميز بصغر حجمها و شغلت آنذاك 6.5% من اليد العاملة مقارنة بـ 49.9% من اليد العاملة في المؤسسات الوطنية، و 41.2% للمؤسسات الخاصة، و نتيجة لذلك عملت الدولة على تحويل تلك المؤسسات إلى شركات وطنية و اعتماد الصناعات المصنعة كمرتكز أساسي استراتيجي للتنمية في إطار الاشتراكية.

3-1-2 المرحلة الثانية من 1982 إلى 1988

جسد المخططين الخماسيين (1980-1984) و (1985-1989) مرحلة الإصلاحات مع استمرار تبني النهج الاشتراكي في الجزائر، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، و التراجع عَن الصِناعات المصنعة لصالح الصناعَات الخفيفة والمتوسّطة، كما تم سن العديد من القوانين أثرت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة، إلا أنها شجعت على الاستثمار في قطاعات كانت مهملة من قبل، كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية، كما عرفت المقاولة تطورا ضعيفا رغم أنها من النشاطات المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسجل خلال الفترة 1963 و 1988 انفصال بين القطاعات العمومية والخاصة جعلها عاجزة عن ربط المقاولة من الباطن.

3-1-3 المرحلة الثالثة من 1988 إلى 2001

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، طبقت العديد من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعد اعتماد نظام اقتصاد السوق، من خلال عدة قوانين وضعت إطارا عاما لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص، تمثلت هذه القوانين في:

- ✓ المرسوم 88-192 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988؛
- ✓ القانون 90-10 المؤرخ في 14 أكتوبر 1990 المتعلق بالنقد والقرض؛

- ✓ القانون 90-10 الخاص بإنشاء وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ القانون 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 الخاص بتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ القانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بتطوير الاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المحدد لصلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المادة 37 من دستور 1996 التي كرست لمبدأ حرية الصناعة والتجارة.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضَمن تأسِيس الوَكَالة الوطَنية لدَعم تشغيل الشباب (ANSEJ سابقا).

3-1-4 المرحلة الرابعة بعد 2001:

ميّز هذه المرحلة ظهور القانون 01-03 الخاص بتطْوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ليعدل ويتمم القانون 93-12 للوصول إلى استحداث نشاطات جديدة و توسيع القدرات الإنتاجية حيث نظم القانون مَا يَلي:

- ✓ المفهوم الجَديد للخصخصة؛
- ✓ المسُاواة بين المستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي و إلغاء التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص ؛
- ✓ إنشاء الوَكَالة الوَطنية لتطْوير الاسْتثمار (ANDI)، والتي تحولَت سنة 2016 الى مؤسسة عُمومية ذات طابع إدَاري،

عقب هذا صُدور القَانون التَوجيهي رقم 01-18 وهو القانون الذي وضع الإطار الخَاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وترقيتها.

كما قامت الدولة بإنشاء العديد من هياكل وهيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار:

- ✓ إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003
- ✓ صُندوق ضَمان قُروض اسْتثمارات المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة (CGCI)، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004؛
- ✓ الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة (AND PME) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرّخ في 3 ماي 2005؛

- ✓ صندوق ضُمان المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة (FGAR)، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-373 المؤرّخ في 11 نوفمبر 2012؛
- ✓ وكالة تطْوير المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة وترقية الابتكار (ADPMEPI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرّخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسُوم التَنفيذي رقم 25-331 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2020.
- ✓ الوكالة الوَطنية لدَعم وتنْمية المقَاولاتية (ANADE)، بموجب المرسُوم التنْفيذي رقم 20-329 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 المتضَمن إنشَاء الوَكالة الوَطنية لدعْم وتشْغيل الشَباب.

3-2 تطَور تعْداد المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة في الجزائر:

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر بشكل ملحوظ منذ سنوات الـ 2000، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، يمكن اظهار هذا التطوّر من خلال الشكل التالي:

الشكل -1-: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر للفترة 2012-2022

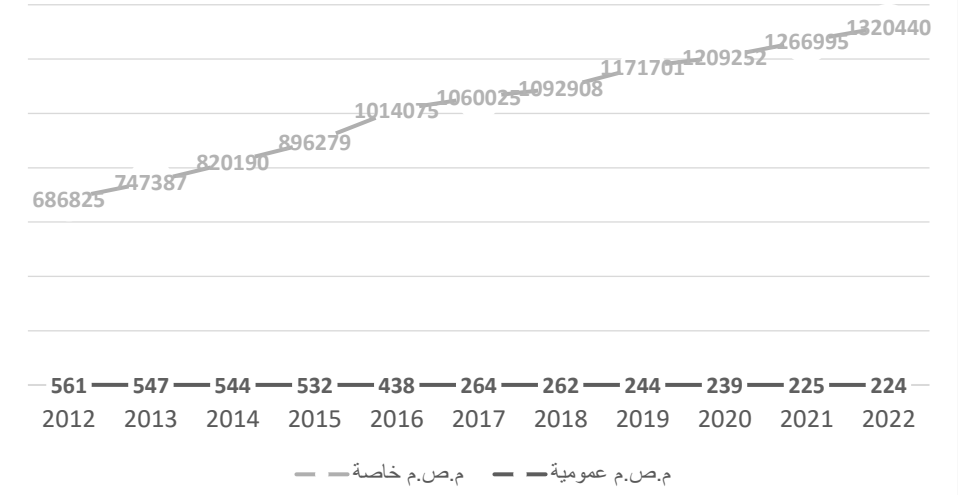

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

يوضح الشكل -1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والملاحظ أن عددها عرف تزايدا خلال السنوات 2012-2022 وبمعدلات متزايدة، فقد ارتفع عددها من 896.811 مؤسسة سنة 2015 إلى 1.014.513 مؤسسة سنة 2016، أي تم استحداث 117.702 مؤسسة جديدة و هو بحد ذاته عدد معتبر له تأثير ملحوظ على التنمية؛ والملاحظ كذلك أن التزايد في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر راجع لمبادرة القطاع الخاص، بعد تبني

اقتصاد السوق نمطا للتنمية في الجزائر، فعدد هذه المؤسسات في القطاع العام يعرف تراجعا من سنة لأخرى بسبب الخوصصة. في هذا السياق لابد من التنويه إلى مساعي الدولة لتطوير هذا النوع من المؤسسات والذي نتج عنه إنشاء العديد من الهيئات الداعمة وكذا التسهيلات المقدمة لها، خاصة فيما تعلق بالإعفاءات الجبائية، في بداية نشاطها، الأمر الذي شجع المستثمرين وساهم في تزايد عددها. كما تجدر الإشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الموازي والتي لا يمكن تحديد عددها إلا أنه يمكن أن يشكل إضافة للعدد الرسمي المشار إليه.

3-3 توزيع المُؤسسات الصَغيرة والمتوسّطة في الجَزائر حَسب قِطاع النشَاط:

يُظهر الشكل التالي مختلف القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر:

الشكل -2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات (2012-2022)

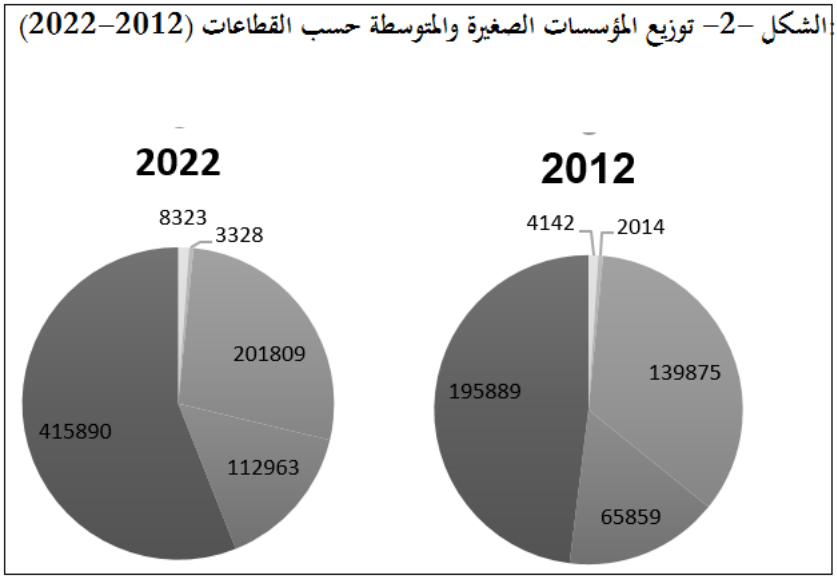

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

يُلاحظ من خلال الشكل -2- أن المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة في الجزائر (شخص معنوي) تنشط في قطاعات الزراعة، والطاقة والمناجم، والبناء والأشغال العمومية، والصناعات التحويلية، والخدمات، حيث يحتل هذا الأخير الصدارة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة فيه، وهو ما يساير التوجه العالمي نحو اقتصاد الخدمات؛ إذ تشكل الخدمات الاقتصادية المقدمة للسكان في العالم نسبة50%من إجمالي الناتج المحلي. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي عرف انتعاشا كبيرا في العقدين الأخيرين، نتيجة سياسة السكن التي تنتهجها الدولة، ولتجسيد مختلف الصيغ التي تتضمنها السياسة، كان لابد من الاستعانة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي شجع الأفراد لإقامة مشاريع في هذا الإطار. نجد في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية والذي بدوره عرف تطورا عبر السنوات، نتيجة تزايد الاهتمام بالصناعات الغذائية التحويلية والذي يعتبر أحد أسباب انتعاش هذا القطاع. يظهر في المرتبة الرابعة القطاع الزراعي والذي رغم تزايد

عدد المؤسسات فيه إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بالإمكانيات الزراعية التي تمتلكها الجزائر. وفي الأخير نجد قطاع الطاقة والمناجم والذي يحتاج لأموال وتكنولوجيات متطورة من جهة، وتهيمن عليه الدولة من جهة أخرى.

يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في القطاعات التي تعتمد على يد عاملة وأموال و تكنولوجيا بسيطة، الأمر الذي لابد أن تتداركه الدولة من أجل توزيع هذه المؤسسات حسب احتياجات الاقتصاد الوطني.

3-4 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تتمركز في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، يوضح الشكل التالي توزيعها في الجزائر على المناطق:

الشكل -3-: تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق

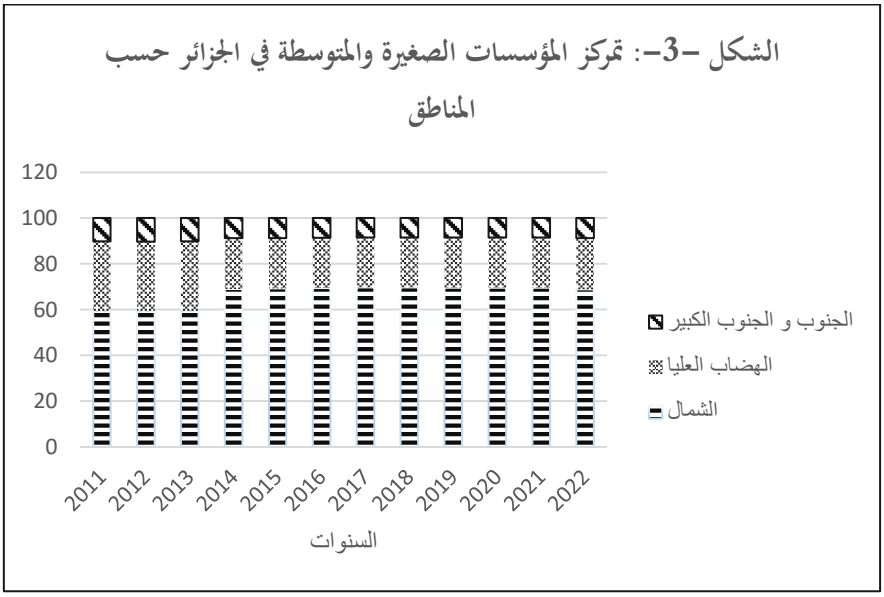

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

يلاحظ من خلال الشكل -3- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والملاحظ أن النسبة الأكبر منها تتركز في الشمال حيث بلغت 59,38% سنة2011 وتبقى المنطقة التي تستأثر بالنسب الأكبر إلى غاية 2022 بـ 68,86%، تتبعا للتوزيع الإجمالي للسكان، على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط عادة في الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية، تحسبا لاحتياجها من اليد العاملة من جهة وإمكانية توزيع منتجاتها من جهة أخرى. في المرتبة الثانية نجد الهضاب العليا، وأخيرا مناطق الجنوب التي تضم العدد الأقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم شساعتها، لذلك لابد من إعادة النظر في إستراتيجية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى توزيع عادل نوعا ما على المناطق للاستفادة من إمكانيات الجنوب الكبير.

4- مُساهمة المؤسَسات الصَغيرة والمتوسّطة في الجَزائر في التشْغيل:

يمكن ابراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل عن طريق توضيح نسبة العاملين فيها إلى إجمالي للعاملين في الجزائر، وكذلك الإشارة لتوزيع العمالة على القطاعات التي توجه إستراتيجية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم قطاعات النشاط حسب مبتغى التنمية الوطنية والتوجهات العالمية.

4-1 سوق العمل في الجزائر:

يصف سوق العمل الطالبين للشغل والعارضين له في منطقة معينة، إذ تعرف هاتين الفئتين تطورا عبر السنوات، والجدول التالي يظهر تطور التشغيل في الجزائر:

الجدول -1-: تطور التشغيل والبطالة في الجزائر

السنة	عدد السكان النشطين	نسبة التشغيل من القوى العاملة	عدد السكان المشتغلين	السكان البطالون
2012	11.293.832	93.9	10.604.908,2	688.923,752
2013	11.793.700	93.9	11.074.284,3	719.415,700
2014	14.279.335	94	13.422.574,9	856.760,100
2015	11.709.818	94	11.007.228,9	702.589,080
2016	11.918.421	94	11.203.315,7	715.105,260
2017	12.067.162	94.1	11.355.199,4	711.962,558
2018	12.221.429	94.3	11.524.807,5	696.621,453
2019	12.396.383	94.5	11.714.581,9	681.801,065
2020	11.857.820	93.1	11.039.630,4	818.189,580
2021	12.260.834	93.8	11.500.662,3	760.171,708
2022	12.638.622	94.2	11.905.581,9	733.040,076

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي عبر الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول -1- أن عدد السكان النشطين في تزايد عبر السنوات، ففي سنة 2012 كان عدد السكان النشطين في الجزائر والذين تزيد أعمارهم عن 15سنة 11.293.832 شخصا، ليرتفع العدد إلى 12.638.622 سنة 2022 والسبب راجع لتزايد عدد السكان في الجزائر وكون نسبة الشباب هي الأعلى في التركيبة السكانية، وفي نفس الوقت يلاحظ تزايد عدد السكان المشتغلين عبر سنوات، حيث بلغ عدد العاملين منهم 10.604.908,2عاملا سنة 2012، ليرتفع العدد 11.905.581,9 عاملا سنة 2022، وهذا راجع للحركية التي يعرفها الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك تبقى معدلات البطالة مرتفعة نوعا ما.

4-2 توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب القطاعات:

يختلف توزيع اليد العاملة المشار إليها في الجدول السابق على القطاعات، والشكل التالي يوضح ذلك:

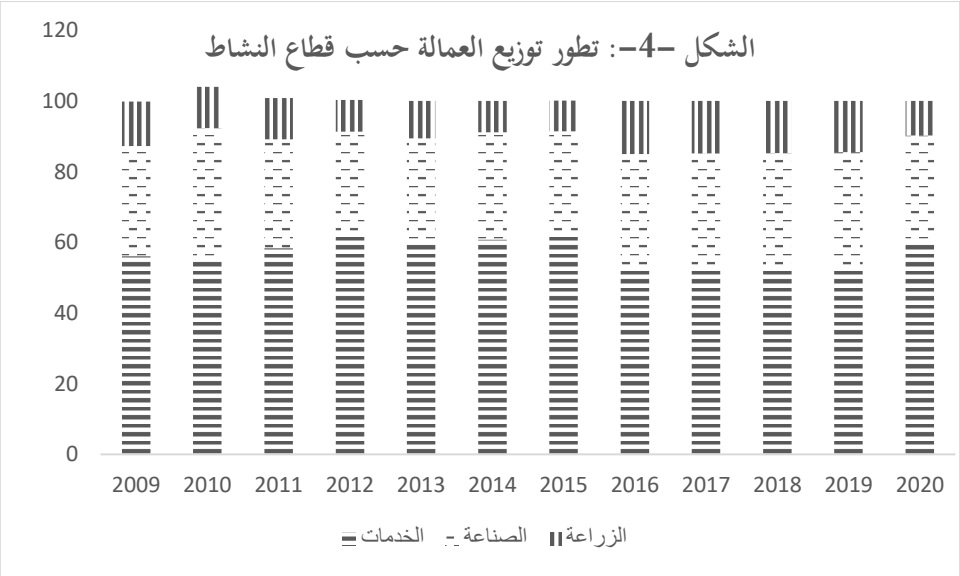

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2009–2015 والتقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2018–2022

يلاحظ من خلال الشكل –4– توزيع اليد العاملة على القطاعات، إذ يظهر أن اليد العاملة تتركز في قطاع الخدمات بنسبة تفوق 50%خلال السنوات المختلفة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات 56,1%سنة 2009، لترتفع إلى ما يقارب 60% سنة 2020؛ شغل الصناعة 31,2%سنة 2009، لتصبح النسبة 30,7%سنة 2020 ليحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث اليد العاملة المشغلة عبر السنوات المشار إليها في الشكل؛ وفي المرتبة الثالثة والأخيرة يظهر قطاع الزراعة الذي شغل ما نسبته 12,6% سنة 2009 لتنخفض النسبة إلى% 9,7سنة 2020، ويلاحظ في هذا الصدد العزوف عن القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، كما تجدر الإشارة لأن القطاع الخاص يشغل أكثر من 50%من اليد العاملة في الجزائر، وهذا راجع إلى التوجه نحو اقتصاد السوق من جهة ونمو الفكر المقاولاتي خاصة بعد مختلف آليات الدعم التي وضعتها الدولة لإنشاء المؤسسات الاقتصادية والتي من ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كان لها دور كبير في استقطاب اليد العاملة في مختلف القِطاعات

4–3 تطوّر عدد العمال في المُؤسسات الصَغيرة والمتوسّطة في الجَزائر

تُعد هذه المؤسسات الأهم في استيعاب اليد العاملة سواء المؤهلة أو البسيطة، في القطاعين العام والخاص، والشكل التالي يوضح ذلك:

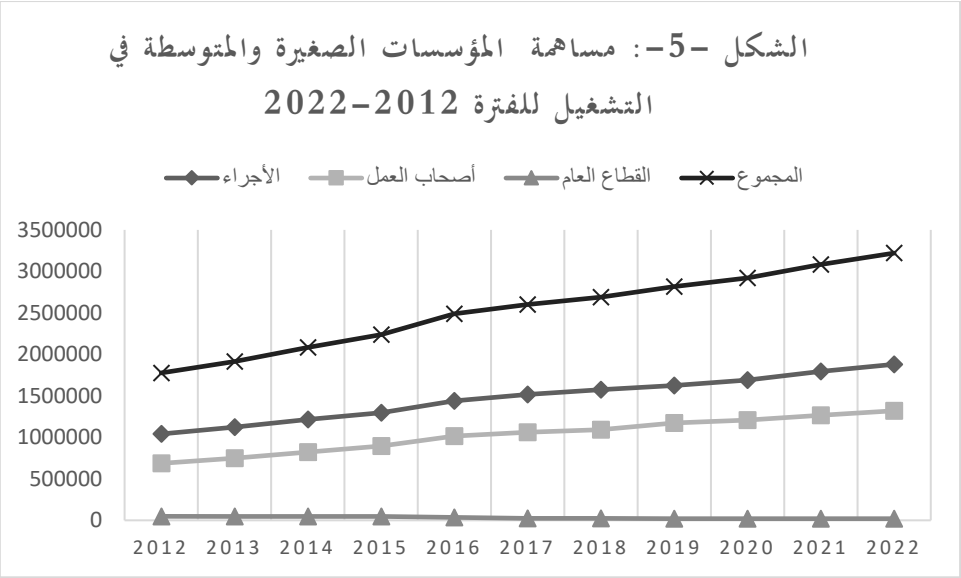

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

يظهر الشكل -5- تطور اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، إذ يلاحظ تطور عدد العمال في هذا القطاع خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن هذا العدد يعرف تراجعا في القطاع العام حيث كان عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام 48.415 عاملا سنة 2012 لينخفض عددهم إلى 19.944 عَاملا سنة 2022، في حين ارتفع عدد العمال في القطاع الخاص إذ بلغ عددهم 1.728.046 عاملا سنة 2012، ليرتفع إلى 3.200.717 عاملا سنة 2022، وهذا راجع كما تمت الإشارة سابقا لنمو الفكر المقاولاتي وكذا توفر هياكل الدعم لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، كما توضح الأرقام مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل فمن بين 11.905.581,9 عاملا في الجزائر سنة 2022 حسب الشكل -5- نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل 3.220.661 عاملا أي بنسبة 27,05% وهي نسبة مرتفعة تعبر عن المساهمة الفعالة لهذا القطاع في التشغيل في الجزائر، وهو قطاع ذو أهمية بالغة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية لمساهمته في التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على التوفيق بين النمو الاقتصادي، توفير فرص العمل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك من الضرورة بمكان الاهتمام بهذا القطاع الحساس خاصة في الدول النامية للوصول إلى المنافسة العالمية.

تساهم المؤسسات الصغيرة بشكل فعال في توفير مناصب الشغل، وامتصاص اليد العاملة النشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، بنسب معتبرة قد تصل إلى 30٪، ويرجع ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، لدعم هذا النوع من المؤسسات استجابة لتوجهات الاقتصاد الوطني، إلا أن تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى خاصة الزراعة، يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، خاصة للتخلص من التبعية الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، مما يحتم على الحكومة توجيه سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو هذا القطاع الأمر الذي سيسمح باستقطاب أكبر لليد العاملة.

لذلك فإن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج عملا متواصلا من الحكومات لجعل القوانين المنظمة لهذا القطاع أكثر مرونة، لجذب المستثمرين الراغبين في هذا النوع من الأنشطة والقضاء تدريجيا على الأعمال الموازية، وحمايتها من المنتجات الأجنبية المقلدة التي تنافسها من حيث السعر خاصة.

يبقى التحدي قائما أمام الحكومة الجزائرية للحفاظ على هذا القطاع وتجنب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الميدان، للمحافظة على مساهمتها في التنمية الاقتصادية، لضمان المزيد من حركية للاقتصاد الوطني، ومنافسة المنتجات الأجنبية وتوسيع مكانتها في السوق الوطنية والخارجية.

قائمة المراجع:

- المواد 5-6-7. (15 ديسمبر, 2001). *القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . الجريدة الرسمية.
- بلقاسم دواح، و صبرينة عمروش. (ديسمبر, 2019). مُساهمة المؤسَسات الصَغيرة و المتوسِطة في تحقِيق التنميّة فِي الجَزائر خِلال الفَترة 2001-2017. *مَجلة التَمكين الاجْتماعي* ، الصَفحات 208-223.
- حَكيم شبُوطي. (03 جوان, 2008). الدَور الاقْتصادي و الاجْتماعي للمُؤسسات الصَغيرة و المتوسّطة. *مَجلة ابحَاث اقْتصادية و اجْتماعية* ، الصَفحات 210-228.
- رَشا بلالطة. (30 ديسمبر, 2019). تطوّر المؤسَسات الصَغيرة و المتوسّطة في الجَزائر و دورها في التنميّة للفترة 2001-2017. *مجلة الابتكار و التنمية الصناعية* ، الصفحات 31-50.

- صونية صاوشي، و زهية حوري. (2014). المؤسَسات الصَغيرة و المتوسطة في الجزائر: العراقيل و سبل التفعيل. *ملتَقى اسْتراتيجيات و سِياسات الجَزائر الاقتصاديّة لاسْتقطاب الاسْتثمارات البَديلة للمَحروقات في آفَاق الألفية الثَالثة بالجزائِر*. جَامعة المسِيلة.

- عيسى آيت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: آفاق قيود

- ESCWA (23 جوان, 2023). *ESCWA*. تم الاسترداد من موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغَرب اسيا:

https://www.unescwa.org/ar/sdglossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D9%85

المَلاحق:

الجَدول–1–: تطوّر تِعداد المُؤسسات الصَغيرة المتوسّطة في الجَزائر للفترة 2012–2022

السنوات	م.ص.م خاصة	م.ص.م عمومية	المجموع
2012	686.825	561	687.386
2013	747.387	547	747.934
2014	820.190	544	820.738
2015	896.279	532	896.811
2016	1.014.075	438	1.014.513
2017	1.060.025	264	1.060.289
2018	1.092.908	262	1.093.170
2019	1.171.701	244	1.171.945
2020	1.209.252	239	1.209.491
2021	1.266.995	225	1.267.220
2022	1.320.440	224	1.320.664

المصدر: من إعْداد البَاحثتين اعتمادا على إحْصائيات وَزارة الصِناعة والإنْتاج الصَيدلاني

الجدول –2–: تَوزيع المُؤسسات الصَغيرة والمتوسّطة حَسب القِطاعات

القطاعات / السنوات	الزِراعة	الطَاقة والمَناجم	البِناء والأشْغال العموميّة	الصِناعات التحويليّة	الخَدمات	المَجموع
2012	4.142	2.014	139.875	65.859	195.889	407.779
2013	4.458	2.217	147.005	70.840	217.444	441.964
2014	4.885	2.402	156.311	76.000	242.532	482.130
2015	5.318	2.557	165.108	81.348	266.544	520.875
2016	7.094	3.201	169.124	99.275	298.692	577.386
2017	6.476	2.846	177.750	92.888	316.114	596.074
2018	6.973	2.938	182.501	97.803	338.266	628.481
2019	7.368	3.035	188.290	102.128	358.996	659.817

2020	7.540	3.090	191.454	104.598	371.614	678.296
2021	7.909	3.199	197.937	108.762	391.989	709.796
2022	8.323	3.328	201.809	112.963	415.890	742.313

المصدر: من إعداد البَاحثتين اعتمادا على إحْصائيات وزارة الصِناعة والإنتاج الصْيدلاني

الجدول –3–: تمركّز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المناطق / السَنوات	الشمّال		الهِضاب العليا		الجَنوب و الجَنوب الكَبير		المجموع
	عَدد	نِسبة	عَدد	نِسبة	عَدد	نِسبة	٪100
2011	232.664	59,38	119.146	30,42	39.951	10,20	391.761
2012	241.885	59,32	124.136	30,44	41.758	10,24	407.779
2013	262.423	59,37	134.960	30,54	44.581	10,09	441.964
2014	332.372	68,94	107.727	22,34	42.031	8,72	482.130
2015	361.160	69,34	114.116	21,91	45.599	8,75	520.875
2016	401.231	69,49	126.051	21,83	50.104	8,68	577.386
2017	415.242	69,69	129.767	21,80	50.801	8,53	595.810
2018	438.260	69,76	136.899	21,79	53.060	8,45	628.219
2019	459.146	69,61	144.836	21,96	55.591	8,43	659.573
2020	471.786	69,58	149.104	21,99	57.167	8,43	678.057
2021	493.691	69,58	156.207	22,01	59.673	8,41	709.571
2022	510.944	68,86	166.143	22,39	65.002	8,75	742.089

المصدر: من إعداد البَاحثتين اعتمادا على إحصائيّات وَزارة الصناعّة والإنتاج الصَيدلاني

الجدول –4–: نِسب تَوزيع العَمالة حَسب قطاع النشاط

القِطاعات / السَنوات	الخَدمات	الصِناعة	الزِراعة
2009	56,1	31,2	12,6
2010	55,2	37,1	11,7
2011	58,4	30,8	11,7
2012	61,6	29,7	9
2013	59,8	29,6	10,6
2014	60,8	30,4	8,8
2015	61,6	29,8	8,7
2016	52,5	32,5	15
2017	52,7	32,5	14,8
2018	52,8	32,5	14,7
2019	53	32,5	14,5
2020	59,6	30,7	9,7

المصدر: من إعداد البَاحثتين اعتمادا على إحْصائيات وَزارة الصِناعة والإنتاج الصَيدلاني وتَقرير صُندوق النَقد العَربي الموحّد

الجدول –5–: مُساهمة المُؤسسات الصَغيرة و المتوسّطة فِي التَشغيل للفَترة 2012–2022

السنوات	القِطاع الخَاص			القِطاع العَام	المَجموع الكُلي	النسبة
	الأجَراء	أصْحاب العمل	المَجموع			
2012	1.041.221	686.825	1.728.046	48.415	1.776.461	16,75
2013	1.121.976	747.387	1.869.363	46.132	1.915.495	17,30
2014	1.214.481	820.738	2.035.219	47.085	2.082.233	15,51
2015	1.295.257	896.811	2.192.068	46.165	2.238.233	20,33
2016	1.438.579	1.013.637	2.452.216	35.698	2.487.914	22,21
2017	1.517.990	1.060.289	2.578.279	23.679	2.601.958	22,91
2018	1.575.003	1.093.170	2.668.173	22.073	2.690.246	23,34

24,06	2.818.736	20.955	2.797.781	1.171.701	1.626.080	**2019**
26,46	2.920.769	21.537	2.899.232	1.209.252	1.689.980	**2020**
26,81	3.083.503	20.016	3.063.487	1.266.995	1.796.492	**2021**
27,05	3.220.661	19.944	3.200.717	1.320.440	1.880.277	**2022**

المصدر: من إعداد البَاحثتين اعتمادا على إحْصائيات وزارة الصِناعة والإنتَاج الصيْدلاني